لابد من التقيد بالجداول الزمنية في تنفيذ مشروعي الوقود البيئي ومصفاة الزور

عبدالصمد: 46٪ من ملاحظات ديوان المحاسبة على شركة البترول الوطنية دون تسوية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية شركة البترول الوطنية الكويتية للسنة المالية 2016/2017، وتبين لها ما يلي:

أولاً: ارتفاع عدد الملاحظات المسجلة

ارتفع عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة على شركة البترول الوطنية الكويتية من 60 ملاحظة إلى 91 ملاحظة مع وجود تراجع ملحوظ في تسويتها لتبقى 46٪ من تلك الملاحظات دون تسوية.

وسبق ان بينت اللجنة أنه لا ينبغي على الجهات الحكومية افتراض علاقة طردية بين عدد الملاحظات المسجلة وزيادة نشاطها كمبرر لوجود تلك الملاحظات، الأمر الذي يؤكد ضرورة إعادة النظر بقانون جهاز المراقبين الماليين ليشمل الشركات النفطية ضمن رقابته المسبقة لتدارك الأخطاء قبل وقوعها خاصة ان الهدف من الرقابة هو تقويم الأداء وليس عرقلته، ويؤكد صحة التوجه السابق الذي لاقى معارضة حكومية آنذاك.

ثانياً: استمرار خسائر قطاع التكرير

تبين ان الجانب الصناعي في الشركة والمتمثل في المصافي الـ 3 (الشعيبة ـ ميناء عبدالله ـ الأحمدي) مازالت تحقق خسائر متتالية ومتزايدة في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت نسبة خسائرها بـ 250٪ عن آخر حساب ختامي لتصل إلى 484 مليون دينار كخسائر محتملة للسنة المالية الجديدة.

ورغم الميزانيات المرصودة لصيانة المصافي إلا أن الشركة مازالت تتحمل خسائر نتيجة لكثرة التوقفات غير المخطط لها والتي قدرها ديوان المحاسبة بـ 179 مليون دينار، وقد وقعت بعض تلك التوقفات غير المخطط لها بعد إجراء الصيانة بـ 3 أيام، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر لتقييم كفاءة عقود الصيانة وآلية تأهيل مقاوليها.

كما ان انخفاض كفاءة قطاع التكرير النفطي والإنتاج وكثرة المشاكل التشغيلية في المصافي وأعمال الصيانة الدورية أدت إلى عدم تحقيق الشركة لإيرادات بلغ ما أمكن حصره منها حسب تقرير ديوان المحاسبة نحو 1,5 مليار دولار.

وسبق ان أكدت اللجنة على ضرورة معالجة تلك المآخذ كي لا يؤدي إلى ذلك الاختلال في تسليم الكميات المتفق عليها من المنتجات البترولية إلى الدول المتعاقدة مع الكويت إما في الكميات المتفق عليها أو في مواعيدها المحددة للتسليم، وهو ما قد يؤدي إلى دفع غرامات مالية بهذا الشأن.

ثالثاً: مشروع الوقود البيئي

أوضح ديوان المحاسبة وجود انخفاض في نسب الانجاز الفعلي عما هو مخطط له في عدد من الأعمال المنفذة في مشروع الوقود البيئي لأسباب متنوعة ومنها على سبيل المثال التأخر في أعمال الإنشاء واعتماد المقاول لخطة زمنية غير منطقية لأوامر الشراء وقصور المقاول في وضع خطة لأنشطة ما قبل التشغيل للوحدات ونقص العمالة والتأخر في أعمال الشراء، إضافة إلى وجود معوقات قد تؤدي إلى تأخر المشروع كعدم توفير بوابات إضافية لدخول المقاولين في المشروع، حيث يتم دخولهم وخروجهم من بوابة واحدة والتأخر في إصدار التصاريح اللازمة للأشخاص والمعدات.

ويجب تصويب تلك المآخذ لاسيما ان نسبة الانجاز الكلية للمشروع بلغت 31٪ وتستهدف الشركة الانتهاء منه في السنة المالية 2019/2018، مع ضرورة تأهيل المقاولين تأهيلا كافيا والتأكد من ملاءتهم المالية قبل توقيع العقود، والنظر في تاريخهم التنفيذي للعقود السابقة، وإقصاء المتعثرين منهم لمنع تكرار استمرار مشاكلهم في العقود الجديدة.

رابعاً: مشروع مصفاة الزور

ارتفعت التكلفة الكلية لمشروع مصفاة الزور بـ 871 مليون دينار لتبلغ 4,8 مليارات دينار نتيجة لتأخر الشركة في طرح المشروع عن الموعد المقرر، وبلغت نسبة الانجاز فيه نحو 11٪ وتستهدف الشركة الانتهاء منه في السنة المالية 2021/2020، وأوضح ديوان المحاسبة أن الشركة قامت بتخفيض الاعتمادات المقدرة لهذا المشروع بهدف عدم ظهور تدني الإنجاز فيه.

ولابد من التقيد بالجداول الزمنية في تنفيذ مشروعي الوقود البيئي والمصفاة، لاسيما انهما مكملان لبعضهما، ويستهدفان رفع كفاءة قطاع التكرير إضافة إلى تزويد وزارة الكهرباء والماء بالوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهربائية مستقبلا بدلا من الزيت الثقيل المستخدم حاليا، وأي تأخير في إنجاز مشروع المصفاة بخلاف المدة الزمنية المقدرة ستضطر الدولة لتوفير بدائل أخرى لتشغيل المحطات الكهربائية كون مشروع الوقود البيئي لن ينتج الزيت الثقيل حال الانتهاء منه.

عدنان عبدالصمد

انخفاض كفاءة قطاع التكرير النفطي والإنتاج وكثرة المشاكل التشغيلية في المصافي وأعمال الصيانة الدورية أدت إلى عدم تحقيق الشركة لإيرادات

الحمدان أشاد بالانتقال النوعي وتجاوز الأخطاء الإدارية

«التعليمية» ناقشت الساعات الزائدة في «التطبيقي»

اجتمعت اللجنة التعليمية أمس لمناقشة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن ما يخص مكافآت الساعات الزائدة لأعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتي أحالها المجلس خلال جلسته الأخيرة.

بدوره، أشاد مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان بعمل إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتجاوزهم مرحلة الأخطاء الإدارية التي تمت معالجتها. مضيفا أن الانتقال النوعي «للتطبيقي» بإدارته الجديدة وتفادي المخالفات السابقة يجعل منه مثالا يحتذى ويستحق عليه التكريم للمستوى الأكاديمي الذي وصلت إليه الهيئة.

وتمنى الحمدان أن تقتدي المؤسسات التعليمية في الجانب الإداري لهيئة التطبيقي لما قامت به من معالجة مخالفات ديوان المحاسبة، مشيرا إلى أن التطبيقي استطاعت أن ترتفع من سلم مخالفات ديوان المحاسبة من مركز قبل الأخير إلى المركز الثاني على مستوى الوزارات والهيئات الحكومية.

حمود الحمدان

طنا: «البدون» منا وفينا ولن نتخلى عنهم

طالب النائب محمد طنا الحكومة بتوضيح ما جاء في تقرير جريدة الواشنطن بوست الأميركية ونقلته جريدة الراي والمتعلق بالتساؤل عن المبلغ الذي ستتقاضاه حكومة جزر القمر من حكومة الكويت مقابل استقبال البدون متسائلا هل يعقل أن تقدم الكويت بلد الانسانية والاسلام والمسلمين على مثل هذا الأمر وتدخل في خانة الدول التي تتاجر بالبشر الأمر المحرم شرعا وقانونا ويخالف قوانين ولوائح منظمات حقوق الإنسان.

وقال طنا في تصريح للصحافيين إن البدون أبناء هذه الأرض ولدوا فيها وتعلموا في مدارسها ورضعوا حبها وعندما كبروا حملوا السلاح دفاعا عن أرضها مشددا على أن البدون إخوة لنا لا وطن لهم غير الكويت وهم «منا وفينا ومن لحمنا ودمنا» ولن نتخلى عنهم تحت أي ظرف، مؤكدا أن ما يتم تداوله بشأن استضافة جزر القمر للبدون أو منحهم جوازات لا يعتبر حلا للمشكلة وإنما هو عدم تحمل للمسؤولية مجددا رفضه لمثل هذه الأمور ومطالبا بحل عادل يعطي كل ذي حق حقه.

محمد طنا

المعيوف: الوفد الشعبي لرفع الإيقاف الرياضي أدى ما عليه

قال النائب عبدالله المعيوف: قمة المهزلة أن يعهد لمن كان سببا في إيقاف النشاط الرياضي بالتحقيق في هذا الإيقاف. وأضاف إلى متى يستمر تدخل أحمد وطلال الفهد السلبي في الرياضة الكويتية استنادا إلى مصالح شخصية! وزاد بقوله: سمعنا في المكسيك من كان يستغرب الإيقاف الرياضي بناء على خلافات شخصية والمتسببون في الإيقاف ضغطوا على رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم لاستمرار هذا الإيقاف الظالم والوفد الشعبي أدى ما عليه وسعى وسيواصل العمل ولن نقف مكتوفي الايدي أمام محاولات العرقلة ونحن لن نسمح لأحمد وطلال وتوابعهما باستمرار الإساءة إلى الكويت وأقول لأحمد الفهد لماذا لا تسخر جهدك لرفع الإيقاف الرياضي عن الكويت!

عبدالله المعيوف

العازمي يقترح نقل محطة الأشغال ومسلخ الظهر خارج المناطق السكنية

تقدم النائب حمدان العازمي باقتراحين برغبة بشأن نقل محطة الأشغال القديمة والمسلخ الموجودين في منطقة الظهر خارج المناطق السكنية مؤكدا أن وجودهما في المنطقة وعلى بعد أمتار من السكان يمثل تهديدا على صحة المواطنين، داعيا وزير الأشغال العامة علي العمير ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري إلى الاستعجال في نقل المحطة والمسلخ.

وقال العازمي في نص الاقتراح الأول الخاص بالمسلخ: يعاني أهالي منطقة الظهر من التلوث وانتشار الحشرات وانبعاث الروائح الكريهة بسبب وجود المسلخ وسط المنطقة السكنية فضلا عن أنه لا تتم فيه معالجة مخلفات الحيوانات معالجة صحيحة وترمى بقايا الذبائح في حاويات مكشوفة تجمع الحشرات، وهو ما يمثل تهديدا على صحة المواطنين، لذا اقترح نقل المسلخ الموجود في منطقة الظهر إلى خارج حدود المنطقة السكنية واستخدام الوسائل الحديثة في معالجة مخلفات الحيوانات.

وجاء في نص الاقتراح برغبة الثاني الذي قدمه العازمي بشأن محطة الأشغال القديمة: يعاني أهالي منطقة الظهر من التلوث وانتشار الحشرات وانبعاث الروائح الكريهة بسبب وجود محطة الاشغال القديمة والمتهالكة، التي تعطلت فيها المراوح والفلاتر، وتعالج فيها مياه الصرف بطريقة غير حضارية ومخالفة للاشتراطات البيئية حيث توضع في حوض كبير مكشوف تصدر منه رائحة كريهة وتجتمع حوله الحشرات التي تؤذي أهالي المنطقة وتهدد صحتهم، هذا خلافا لاستغلال البعض تهالك المحطة وعدم تشغيلها ويقومون بكب نفاياتهم خلف المحطة دون رقابة، لذا اقترح نقل محطة الاشغال القديمة الموجودة في منطقة الظهر إلى خارج حدود المنطقة السكنية.

حمدان العازمي

الظفيري يستفسر من وزير الإعلام عن مراسلي «كونا» غير الكويتيين

وجه النائب د. منصور الظفيري سؤالا برلمانيا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة سلمان الحمود جاء فيه: أثار تعاقد وزارة الإعلام مع الموظفين الكويتيين لمديري الإدارات فقط من خلال وكالة الأنباء الكويتية كونا وفق قرار 15/2015 الاستنكار فيما يتعلق بطريقة التعاقد والاختيار، ورغم سياسة الإحلال التي تنتهجها الدولة رغبة في تكويت العمل في المؤسسات الحكومية ذات الطابع المحلي والخاص إلا أن سياسية تعيين مراسلين غير كويتيين في المكاتب الخارجية لكونا لاتزال قائمة وعدد المراسلين الكويتيين لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة وانطلاقا مما أثير بشأن التعاقد مع موظفين كويتيين وفق قرار 15/2015 وآلية تعيين المراسلين. وعليه.. يرجى إفادتي بالآتي: التفويضات الممنوحة للمدير العام وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم (9) لسنة 2014م... وما هي القرارات التي اتخذها المدير العام وفقا لتلك التفويضات منذ صدورها. وكم يبلغ عدد المراسلين غير الكويتيين العاملين بالخارج... مع تزويدنا بكشف تفصيلي بالأسماء الأعمار مدة الخدمة، المسمى الوظيفي، العقود الخاصة بهم (عقود سنوية اجور مؤقتة) ويرجى تزويدنا بأسماء أعضاء اللجنة العليا الخاصة بالمكاتب الخارجية مع ذكر عدد الاجتماعات التي عقدتها والمبالغ المالية التي تقاضاها أعضاء اللجنة نظير اجتماعاتهم مع تزويدنا بنسخ من محاضر تلك الاجتماعات منذ صدور قرار انشائها. ويرجى تزويدنا بالمهام التي تقوم بها لجنة شؤون الموظفين مع تزويدنا بالقرارات الصادرة عنها وتم اعتمادها من قبل رئيس مجلس الإدارة المدير العام منذ عام 2006م. وتزويدنا بعدد القضايا المرفوعة ضد الوكالة منذ 2005م وحتى تاريخه وما انتهت إليه.

د. منصور الظفيري

الدويسان لوزير الخارجية: ما حقيقة عرض جنسية جزر القمر على البدون؟

قدم النائب فيصل الدويسان سؤالا برلمانيا الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بشأن التصريحات التي أدلى بها مسؤول رفيع من جمهورية جزر القمر على هامش افتتاح سفارة بلاده في الكويت حول استعداد بلاده لمنح الجنسية القمرية إلى «البدون».

وطالب الدويسان بعرض الاتفاقيات التي تزمع الكويت عقدها مع جمهورية جزر القمر، وإذا كان من بينها اتفاقية تجيز بموجبها عرض الجنسية أو جواز السفر القمري على بعض عديمي الجنسية أو المقيمين بصورة غير قانونية (البدون)، ولما لم يصدر نفي واضح وقاطع عن وزارة الخارجية بهذا الشأن سوى ما نقلته الصحافة المحلية عن نائب وزير الخارجية خالد الجار الله الذي اكتفى بالإجابة بأنه لم يحط علما بهذا الأمر، لذا يرجى تزويدي بالآتي: ما الاتفاقيات التي تزمع الكويت عقدها مع جمهورية جزر القمر، وهل من بينها اتفاقية تجيز بموجبها عرض الجنسية أو جواز السفر القمري على بعض عديمي الجنسية أو المقيمين بصورة غير قانونية في الكويت؟ وهل أعلنت الكويت عبر وزارة الخارجية في أي محفل دولي أو مباحثات ثنائية دولية عن وجود حالات لعديمي الجنسية على أراضيها منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة حتى تاريخ توجيه هذا السؤال؟ وهل أعلنت الكويت أن كل اتفاقية تجيز بموجبها عرض الجنسية أو جواز السفر القمري على بعض عديمي الجنسية أو المقيمين بصورة غير قانونية على أرضها لا توجد بينهم حالات لعديمي الجنسية؟

فيصل الدويسان

.. و يستفسر من العمير عن تراخيص مزيفة للحصول على حيازات زراعية

كشف النائب فيصل الدويسان عن منح الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية حيازات زراعية الى مواطن بموجب تراخيص 18 شركة مزيفة. واستند الدويسان في تصريح له على كتاب وزارة الداخلية الصادر من وكيل الوزارة الفريق سليمان فهد الفهد رقم 6330 بتاريخ 17 أغسطس 2015 والموجه إلى مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والذي يفيد بوجود عدد 18 شركة تم اصدار التراخيص لها عن طريق إرفاق صور عقود إيجار ووصولات إيجار مزورة في وزارة التجارة. وقدم الدويسان سؤالا برلمانيا الى وزير الاشغال د.علي العمير بهذا الشأن، خاصة بعد أن ثبت بالاعتراف تهمة التزوير وتم تسجيل قضية رقم (2015/39) جنايات الصالحية بتهمة التزوير في محررات رسمية وأوراق بنكية. جاء كالتالي: استنادا إلى كتاب وزارة الداخلية الصادر من وكيل الوزارة الفريق سليمان فهد الفهد رقم 6330 بتاريخ 17 أغسطس 2015 والموجه إلى مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والذي يفيد بوجود عدد 18 شركة تم إصدار التراخيص لها عن طريق إرفاق صور عقود إيجار ووصولات إيجار مزورة في وزارة التجارة، حيث ثبت بالاعتراف تهمة التزوير وتم تسجيل قضية رقم (2015/39) جنايات الصالحية بتهمة التزوير في محررات رسمية وأوراق بنكية.

لذا نرجو افادتنا بالتالي: هل يجيز قانون الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لوائحها منح أكثر من حيازة زراعية لشخص واحد وعبر عدة شركات؟ واذا كانت الاجابة لا فماذا عن المواطن (م.ظ) الذي يملك 18 شركة خصصت لها حيازات زراعية بموجب كتاب وكيل وزارة الداخلية؟ وتزويدي بأسماء ملاك الشركات الـ 18 التي وردت بكتاب وكيل وزارة الداخلية والتي تم تخصيص حيازات زراعية لها. وكم حيازة زراعية تم تخصيصها لأي من الشركات الـ 18 المزورة الواردة بكتاب وكيل وزارة الداخلية؟ وهل تم تغيير ملاكها بعد تسلمها لحيازات زراعية؟ (دخول وخروج شركاء جدد) وبمجرد تسلم حيازة زراعية يتم منح الحائز عقدا إداريا مؤقتا وبعد مرور سنة وزراعة ما نسبته 75٪ من مساحة الارض يمنح عقدا دائما، لذا أرجو تزويدي بتاريخ تسليم هذه المزارع للشركات؟ وهل تم تسليم هذه الشركات العقد الدائم أم لا؟ واذا تم تسليمها العقد الدائم فمتى كان ذلك؟

الأمناء العامون للمجالس الخليجية يكلفون الكويت إعداد تقرير الديبلوماسية البرلمانية

كلف الأمناء العامون لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الكويت بإعداد تقرير بشأن الديبلوماسية البرلمانية لتعميمه على الأمانات العامة للمجالس الخليجية.

جاء ذلك في الاجتماع الأول للأمناء العامين لمؤتمر الأمناء العامين لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انطلق في الكويت امس الأول برعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وقال الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري في تصريح صحافي إن الأمناء العامين وافقوا على أن تعد دولة الرئاسة الكويت تقريرا بشأن الموضوع العام للاجتماع وهو الديبلوماسية البرلمانية على شكل توصيات يتم إرسالها إلى الأمانات العامة للمجالس الخليجية.

وأكد الكندري أن الأمناء العامين اعتمدوا خلال الاجتماع على تقارير اللجان المنبثقة عنها مثمنين الدور الكبير التي بذلتها تلك اللجان في إعداد هذه التقارير لاسيما جهود دولة قطر التي كانت ترأست المؤتمر خلال الفترة الماضية.

وتناول المجتمعون في اليوم الأول اعتماد مشروع جدول الأعمال وتشكيل لجنة لصياغة البيان الختامي إضافة إلى بحث تقارير لجان التنسيق والمتابعة والتطوير والتدريب المشترك وتبادل المعلومات واعتمادها.

علام الكندري